بالمقدار والحد الذي يلزمه احد النقيضين بثبوت الزيادة والنقص
وبعدم ذلك او بامكان ذلك واستحالته بل قلت يقتضي ان يكون
تعالى غير قابل الزيادة والنقصان فنفيت عنه قبول ثبوت هذين
الامرين ولم تنف عنه امكان النقيضين من ثبوت ذلك ونفيه
بخلاف ما ذكرته في نفي النهاية فانك نفيت ما يستلزم الوصف
بالنهاية وعدمها واذا كان كذلك كان ظاهر القول ان معنى
هذا اللفظ ان له قدرا خاصا لكنه لا يقبل الزيادة والنقصان
وهذا تصريح قول منازعيه الذين سماهم مجسمة وذلك مع
دلالته على التناقض فانه يقتضي ان يكون هذا المعنى لازما لهذا
الاسم بطريق المجاز كما هو لازم له بطريق الحقيقة وانه لا يمكن
رفع دلالة هذا الاسم على هذا المعنى

الوجه السابع والعشرون ان كونه غير قابل للزيادة والنقصان ان
لم يكن ظاهرا اثبات القدر مع نفي الزيادة والنقصان فاحسن
احواله ان يكون مجملا محتملا لهذا ولنفي القدر المستلزم عدم
اتصافه بالنقيضين واذا كان ما فسر به الاسم مجملا يحتمل قوله
وقول منازعيه وقد ذكرنا انه المجاز الذي يمكن حمل هذا الاسم
عليه علم ان الاسم لا ينفي قول منازعيه على تقدير حمله على
المجاز بل يحتمله مع ان حقيقته ظاهرة فيه واذا كان قول
منازعيه هو حقيقة اللفظ يحتمله كما يحتمل قول المدعي كان دلالة

الاسم على قول منازعيه هو الذي يجب حمله عليه

الوجه الثامن والعشرون ان يقال هب انك صححت بان مجاز
الاسم هو كونه لا قدر له واذا لم يكن له قدر فلا يخلو وصفه بالزيادة
والنقص ولا يجوز وصفه بعدم الزيادة والنقص فان كون الشيء
يزيد وينقص اولا يزيد ولا ينقص فرع كونه ذا قدر فما لا
قدر له لا يقبل الوصف بالزيادة والنقصان ولا الوصف فانه
لا يزيد ولا ينقص كالمعدوم ولا يقال فيه انه لا يزيد ولا ينقص
وقد بسطنا هذا في الوصف بالنهاية وعدمها واذا كان كذلك فعدم
قبول الوصف ثبوت ذلك ونفيه لا يكون صفة الا للمعدوم ولا يكون
صفة للموجود كما بينا هذا فيما تقدم فان المعدوم لا يقبل الاتصاف
بالصفات المتقابلة فلا يقال فيه عالم ولا جاهل ولا قادر ولا
عاجز ولا يزيد منقوص ولا غير يزيد منقوص فاما كون الشيء
غير موصوف بالزيادة والنقصان ولا بعدم ذلك وهو موجود
وليس بذي قدر فهذا لا يعقل، ومما يوضح هذا انه ينبغي
الفرق بين قولنا هذا لا يقبل ان يزيد ولا ينقص، وبين
قولنا هذا لا يوصف بانه يزيد وينقص ولا بأنه لا يزيد وينقص
فاما الأول فلا يقال الا فيما له قدر يعقل ان يزيد وان ينقص فاما
ما لا قدر له فلا تعقل فيه الزيادة والنقص حتى ينفى ذلك عنه
يبين هذا ان الحكم على الشيء فرع تصوره فكما لا يمكن نفيه حتى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)